

ولا يمكن اعتماد مقياس واحد لتصنيف هذه الأحزاب ، كأن نقول مثلا ، أحزاب عمالية وغير عمالية ، فهناك مقاييس أخرى ، مثل أحزاب صهيونية وغير صهيونية ، وهنا تصبح كافة الأحزاب الإسرائيلية في جهة والحزب الشيوعي الإسرائيلي « راکاح » في جهة أخرى ، ثم هناك مجموعة الأحزاب الدينية ، والأحزاب غير الدينية . ولكن إذا استثنينا « راکاح » ، يصبح بالإمكان تصنيف الأحزاب الصهيونية كالتالي :

« أ » مجموعة الأحزاب العمالية ، الممثلة الآن بالتجمع العمالي الحاكم (العمل ب المباح) ، أو بشكل أصح وأدق البيروقراطية العمالية الحاكمة .

« ب » مجموعة الأحزاب البرجوازية على أساس السياسة الاقتصادية ، واليمينية المتطرفة على أساس السياسة الخارجية والأمنية ، وتتمثل هذه المجموعة بالتكتل اليميني المؤلف من حزب حيروت ، حزب الأحرار ، القائمة الرسمية (بقايا رافي) ، المركز الحر (المنشقين عن حيروت) . ويمكن إدراج حزب الأحرار المستقلين ضمن هذه المجموعة بالنسبة للسياسة الاقتصادية ، غير أنه لا يلتقي معها بالنسبة للسياسة الخارجية والأمنية ، حيث أنه قريب في هذا من مفاهيم بعض أجنحة حزب العمل (المباحي) .

« ج » مجموعة الأحزاب الدينية — الحزب الديني القومي (المدال) بشكل أساسي ، وتجمع حزبي أجودات إسرائيل ويوعالي أجودات إسرائيل . وهما حزبان مفرقان في التزامت الديني وغير فعالين من ناحية السياسة الخارجية والأمنية .

« د » مجموعة الأحزاب والتنظيمات التي يمكن القول أنها تلتقي حول شعار السلام والأمن ، ولكنها تتباين في الوقت نفسه ، من حيث سياستها ومفاهيمها الاجتماعية والاقتصادية ، فمنها الإصلاحية مثل حركة همولام — هزه ، أو كما أصبح اسمها مؤخرا المعسكر الإسرائيلي الراديكالي « ميري » ، الذي تشكل منها ومن المنشقين عن « ماکي » وعن « سياح » . ومنها أيضا ما زال بعض أجزائه يدعي الماركسية أو اليسارية الوطنية مثل قائمة « موكيد » المؤلف من حركة « موكيد » برئاسة العقيد احتياط مئير يعيل والحزب الشيوعي الإسرائيلي « ماکي » وأغلبية اليسار الإسرائيلي الجديد « سياح » ، ومنها ما ليس له هوية عقائدية محددة ، بل قائم ومبني على أساس طائفي

ورغم اقوال بلوخ هذه ، فإنه لا يجوز الاعتقاد وكان نهجا جديدا بدأ في حزب العمل . من الصعب الاعتقاد أن حرب تشرين وانفراقاتها داخليا وعالميا كافية حتى الآن لحدوث تغيير جذري في السياسة الرسمية الإسرائيلية ، أي في سياسة حزب العمل . والمعتدة الصهيونية ، وبالتالي السياسة الإسرائيلية التي قامت على الاقتصاب والتوسع لا تستطيع أن تقطع شوطا بعيدا فيما يسمى « بالاتجاه الواقعي » . وكما بينا سابقا فإن مضمون النهج المتمثل في الوثيقة الجديدة لم يحسم بعد داخل حزب العمل ، ولذلك فمن السابق لأوانه التبشير باعتدال في مواقف حزب العمل ، لأن الموضوع لم يحسم بعد والخلافات والصراعات ، طويت مؤقتا وهي ما زالت عرضة للتفجر مرة ثانية ، وليس هناك ما يؤكد ويجزم بسر الأمور داخل الحزب نحو تغلب الاتجاه المعتدل نسبيا . فالصقور لم يهزموا كليا ، وتجديد الثقة بجولدا مئير وزعامتها في اللجنة المركزية للحزب أعاد الاعتبار لقيادة الحزب — على الصعيد الداخلي — المؤلفة من جولدا — دايان — جليلي .

إن ما يساء تفسيره من نهج جديد وسياسة جديدة ، ما هو سوى انحناء لحين مرور العاصفة ، من أجل الانتصاب ثانية . وما يسمى أو يفسر على أنه اعتدال إسرائيلي ، غير مستعد بعد للاتاة الدول العربية في منتصف الطريق بالموافقة على الانسحاب الكامل من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ ، مقابل السلام وانهاء حالة الصرب والاعتراف بالحدود الآمنة . وذلك لا يعني أننا نتجاهل بتاتا كل ما أفرزته الحرب عسكريا ، وسياسيا داخل إسرائيل وفي العالم ، ولكن استمرارية فعل هذه الانفراقات تتوقف على مدى المثابرة على تصعيدها .

الأحزاب الأخرى

يمتاز مجتمع المستوطنين في فلسطين بطابعه التعددي من حيث تركيبه الإثني ، بالإضافة إلى بنيته الاقتصادية التعددية أيضا (قطاع عام ، قطاع هستدروتي ، وقطاع خاص) . وإلى جانب هاتين الميزتين فإن بنيته السياسية ، هي أيضا بنية تعددية . فعدد الأحزاب الممثلة في الكنيست الإسرائيلي يبلغ ثلاثة عشر حزبا وتنظيما . هذا بالإضافة إلى منظمات أخرى ليس لها تمثيل برلماني .